DOI: http://dx.doi.org/10.18860/eh.v24i2.17637

دور التربية الإسلامية في نشر الثقافة القانونية في المجتمع المسلم

DAUR AT-TARBIYYAH AL-ISLAMIYYAH FI NASYR ATS-TSAQAFAH AL-QANUNIYYAH FI AL-MUJTAMA' AL-MUSLIM

Mohammad Umar Hafiz Mohammad Idrees[1], *Mohammad Taufiq*[2]
[1]Arabic Instructor Islamic University of Brussels, West Africa
[2]Institut Agama Islam Negeri (IAIN) Madura Indonesia
Email: urm1772011@gmail.com

Received: September 23, 2022
Accepted: November 1, 2022

الملخص:

تميزت التربية الإسلامية بسمات وخصائص أضفت على منهجها الشمولية المتكاملة فيما يحتاجه الإنسان في معاشه ومعاده وعلاقاته المختلفة، بما يتوافق مع الفطرة الإنسانية، فهي تربية ربانية متوازنة، لا يطغى فيها الجانب الروحي على الجانب الجسدي أو العكس، كما تتسم بالثبات في قواعدها ومبادئها الكلية، والمرونة في جزئياتها وتفصيلاتها المستجدة، والواقعية المتوافقة مع القدرات البشرية بعيدًا عن التصورات العقلية المجردة، في توجيه الإنسان للسلوك الواقعي الصحيح القابل للتطبيق العملي، المتمثل في تطبيق القوانين العامة للمجتمع المسلم، المنبثقة من مبادئ التشريع الإسلامي

Islamic education was characterized by features and characteristics that added to its method the integrated comprehensiveness of what people need in their livelihood, their hereafter, and their various relationships in accordance with human innateness. It is a balanced divine education, in which the spiritual side does not dominate over the physical side, or vice versa. It is also characterized

by stability in its rules, universal principles, flexibility in its parts, Up-to-date details, and realism, which are compatible with human capabilities away from abstract mental perceptions. Furthermore, it is characterized by human guidance for the correct realistic behavior that is practicable. This behavior is represented in the application of the general laws of the Muslim society that emanate from the principles of Islamic legislation.

Keywords: *Islamic education; legal culture; society*

مقدمة:

تعتبر العلوم التربوية والاجتماعية والثقافية فرعا من العلوم الإنسانية التي تبحث طبيعة الإنسان وسلوكه وتنشئته وعلاقته بالبيئة الخارجية؛ ولذا فإن التربية تهتم بتشكيل الأفراد الذين ينتمون إلى المجتمعات المختلفة، بما يجعل بين التربية والثقافة المجتمعية علاقة متبادلة التأثير؛ فالتربية تتأثر بالمجتمع وفكره وعقيدته وثقافته، كما تقوم على مجموعة من المسلمات التي تؤثر على التربية وتتأثر بها، فالتربية نظام فكري ثقافي مجتمعي خاص بالإنسان وحده دون غيره من المخلوقات، قائم على إدراك العلاقات والتفاعلات المجتمعية المختلفة

وحين ننظر إلى التربية الإسلامية نجد أنها قد تميزت بالشمولية والتكامل فيما يحقق سعادة الإنسان وراحته في علاقته بربه وبنفسه وبأفراد المجتمع من حوله، بما يعود عليه بالنفع والخير في الدنيا والآخرة، ونجد أن منهجية التربية الإسلامية التي تتسم بالمرونة في جزئياتها وقضاياها المستجدة؛ لتكون منهجية واقعية تتوافق مع طبيعة واقع الإنسان ومستجدات عصره وأحواله، وتوجهه نحو السلوك العملي القابل للتطبيق الواقعي، هي كذلك منهجية ثابتة في مبادئها العامة وقواعدها الكلية، مما يجعلها شريعة ربانية متوازنة، تتفق مع القدرات البشرية وطبيعة الإنسان، بعيدا عن أي تصورات عقلية مجردة توهمه بأنه يمكن أن يرتقي إلى رتبة الملائكة، أو ينحدر إلى مهالك الشياطين؛ فالإسلام يراعي في الإنسان أنه مزيج معنوي (روحي) ومادي (جسدي).

والمجتمعات البشرية تخضع للقوانين التي تنظم العلاقات بين أفراد هذه المجتمعات، بما يجعل اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة المعاملات تسعى لاتخاذ شكل قانوني صحيح، من خلال الوعي بمبادئ القانون الذي يعد المرجع الأساسي عند ظهور المشاكلات المتعلقة بنواحي الحياة المختلفة، سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الإدارية؛ ولذلك كانت الثقافة

القانونية من أشمل أنواع الثقافات، لمخاطبتها كافة فئات المجتمع، حيث تشترك في كافة العلاقات وكذلك المعاملات المادية والمعنوية.

والإلمام بالثقافة القانونية أمر حتمي وضروري، ولذا كانت القاعدة العامة: (القانون لا يحمي المغفلين)؛ إذ الجهل بالقانون، والغفلة عن أهم مبادئ الثقافة القانونية، هي خطأ الإنسان ذاته، الذي ينبغي عليه أن يتجنبه حتى لا يقع تحت المساءلة القانونية، وحتى تسلم علاقاته ومعاملاته من المخاطر والمخالفات القانونية؛ فالثقافة القانونية تجعل الإنسان يُدرك التزاماته القانونية، ويتصرف بالشكل الصحيح فيما يتعلق بحقوقه وواجباته، بمعرفة ما له من حقوق، وما عليه من واجبات، بما يؤدي لاستقرار المجتمع واطمئنان أفراده فيه، وتطور أعمالهم معاملاتهم بما يتفق مع التشريعات القانونية المناسبة لطبيعة هذا المجتمع، ومن هنا كان للتربية الإسلامية دورا مهما في نشر الثقافة القانونية في المجتمع المسلم، وحفظ أمنه واستقراره.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي، ويُعرف المنهج الاستنباطي بأنه دراسة لمشكلة بشكل كلي انطلاقًا من المُسلَّمات أو النظريات أو المعارف العامة، وبعد ذلك الانتقال للجُزئيات، من خلال الاستنتاجات، أي إنه دراسة تبدأ بالعام ثم تنتقل للخاص في مراحلها التالية، ومن التسميات الأخرى للمنهج الاستنباطي كل من «المنهج الاستدلالي»، أو «المنهج الاستنتاجي»، وعليه؛ فإن المنهج الاستنباطي المتبع في هذه الدراسة تمثل في جمع معلومات الدراسة من مصدرها الأساسي، وهو التشريع الفقهي الإسلامي، والتعامل مع نصوصه من خلال ما أقره الفقهاء والأصوليون من قواعد فقهية وأصولية في مجال التشريع القانوني الإسلامي، لتحقيق الهدف من هذه الدراسة، وهو تقديم تصور شمولي لدور التربية الإسلامية في نشر الثقافة القانونية في المجتمع المسلم.

نتائج البحث:

مفهوم التربية:

التربية عند المرسي يعني مصدر من الفعل (ربَّ)، ورب الصبي يربه ربا وربيه تربيبا، ورباه تربية أي: أحسن القيام عليه ووليه حتى يفارق الطفولية كان ابنه أو لم يكن (المرسي، ٢٠٠٠).

وتتعلق التربية كذلك بالتغذية، وتكون لكل ما يُغذّى ويُنمَّى (الجوهري، ١٩٨٧)، وتعني كذلك الإصلاح والتنشئة (ابن منظور، ١٩٩٣).

ومن هنا يتبين أن المعنى اللغوي للتربية يدور حول التنشئة والإصلاح والتنمية والتغذية، سواء أكانت هذه التغذية مادية أو معنوية.

ومن هنا جاء المفهوم التربوي الأكاديمي الذي يُعرف التربية في الاصطلاح على أنها: مجموعة العمليات التي يستطيع بها المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه، ويستمر في تطوره وارتقائه، وتعني في الوقت نفسهُ التجدد المستمر لهذا التراث، وأيضاً للأفراد الذين يحملونه، فهي عملية تنموية مستمرة، وليست لها غاية إلا المزيد من النمو والتجدد، وتعَد التربية علما لكونها حقائق منظمة قائمة على التجارب المتعددة ليصبح الإنسان عضوًا صالحًا في المجتمع، وأن هدف العملية التربوية هو إصلاح الفرد حتى ينمو ويتغير ويتطور سلوكهُ بحيث يتكيف سلوكه مع ما يحيط به، ومن ثمَّ يستطيع أن يسهم في تغيير وتطوير مجتمعه (علي، ٢٠١٢).

ويرتبط مفهوم التربية بالتعليم، والتعليم هو عملية منظمة وتنظيمًا اجتماعيًا للانتقال المستمر للتجربة ذات الأهمية الاجتماعية من الأجيال السابقة إلى الأجيال التالية، و الطريقة الرئيسية لتلقي التعليم الأكاديمي هي أخذ فصول دراسية في نظام المؤسسات التعليمية، فالتعليم هو عملية الإرسال والاستقبال، بما يعني أنه ليس من الواقعي تطوير جميع جوانب الشخصية بشكل خاص عبر التعليم؛ لأنها ليست كلها معروفة وغير قابلة للتحقق، فمن المستحيل التحقق مما إذا كانت جميع جوانب الشخصية قد تم تطويرها أم لا، ولذا كان للتربية المعنى الأكثر شمولية (Naziev, ٢٠١٧).

ويختلف التعليم غير النظامي تمامًا عن التعليم النظامي الأكاديمي، ولا سيما التعليم غير الرسمي، رغم أنه في بعض الحالات قادر على الحفاظ على علاقة وثيقة مع كليهما، ولا يتوافق مع وجهة نظر منظمة ومنهجية للتعليم، كما لا يشمل التعليم غير الرسمي بالضرورة الأهداف والمواضيع التي تشملها المناهج التقليدية، وهي لا تستهدف الطلاب بقدر ما تستهدف عامة الجمهور، ولا تفرض أي التزامات مهما كانت طبيعتها، نظرًا لعدم وجود سيطرة بشكل عام على الأنشطة التي يتم إجراؤها، فإن التعليم غير الرسمي لا يأخذ بالضرورة في الاعتبار توفير الشهادات أو الدبلومات؛ إنه يكمل فقط كلاً من التعليم النظامي وغير النظامي، ويؤدي دورًا مهمًّا في نشر الثقافات العامة والمتخصصة (Dib, ١٩٨٨).

ومما سبق يتبين أن التربية والتعليم في مفهوميهما الاصطلاحي يتفقان في أن كل منهما علم له منهجيته وقواعده وأسسه التي تهدف لتحقيق أمن وسلامة المجتمع من خلال إصلاح أحوال أفراده في عدة جوانب، فتهتم التربية بجانب الأخلاق والمعاملات، بينما يهتم التعليم الثقافة والمعلومات، وكلاهما يتكامل ولا يتعارض.

مفهوم التربية الإسلامية:

إن التعليم الموجه في التنمية والتجديد من شأنه أن ينتج الدراسة المستمرة التي يمكن أن تكون قائمة بذاتها، بما تتضمنه من الانضباط الذاتي، منفتحة وقادرة على حل مشاكل الحياة، وتكون قادرة على تقديم مساهمة قيمة في تنمية الذات والمجتمع، وبالتالي يجب أن تكون التربية الإسلامية موجهة نحو البناء، والتجديد، والفكر، والعلم والإبداع والتقدم، والأخلاق وشخصية الإنسان والمجتمع، بما يؤدي إلى بناء جودة للحياة (Ikhwan, ٢٠١٤).

والتربية الإسلامية هي النظام التربوي المنبثق من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الهادفة إلى تنشئة المسلم وتوجيه جوانب نموه المختلفة، وتتميز بـأنها تهدف إلى إعداد الإنسان المسلم الصالح الذي يُقر بالعبودية لله وحده، والأمور والتشريعات التي أتى بها الإسلام جميعها تعد تربية إسلامية تعمل على تنمية شخصية الإنسان المسلم الكاملة، لكي يعيش حياة سعيدة في الدنيا والآخرة، بما يوجد مجتمعا مسلما له نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي وعسكري وتربوي متميز، ويشكل بيئة صالحة لتحقيق الاتساق المتكامل بين الفرد والمجتمع (الدخيل، ٢٠٠٣).

ومما سبق يتبين أن مفهوم التربية الإسلامية له جانبين: أحدهما تربوي والآخر تعليمي، وهذان الجانبان يتكاملان فيما بينها لبناء شخصية الفرد المسلم وتنميتها روحيا وماديا، من خلال بيئة متسقة، تحكمها الأنظمة المجتمعية المتنوعة التي تحدد طبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع، وتحقق له ولأفراده الأمن والاستقرار والتقدم والازدهار على كافة الأصعدة.

الدور التثقيفي للتربية الإسلامية في المجتمع المسلم:

إن التربية الإسلامية تمثل المنهج الذي يُحقق التطبيق الفعلي للتشريع الإسلامي؛ لأن الإسلام ليس جانبًا علميًّا معرفيًّا فقط، بل يهدف إلى التطبيق العملي، والعلم وسيلة لتحقيق الجانب التطبيقي الصحيح، الذي يرسم للإنسان سبيل الهدى، الذي جاء به جميع الأنبياء عليهم السلام، وآخرهم نبينا محمد ﷺ، الذي قال الله تعالى في بيان أسباب بعثه ورسالته: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ

وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٢﴾ الجمعة: ٢، فعلَّم النبي ﷺ أصحابه ورباهم فأحسن تربيتهم، وبهذه البعثة النبوية المباركة، وبالمنهج التربوي النبوي الذي تربى عليه الصحابة رضي الله عنهم، تغير مجرى التاريخ، وحياة البشرية، وأنقذ الله على يديه أممًا ومجتمعات أنهكتها الحروب، ودمرتها الرذائل، وبددتها الشحناء والبغضاء، وقد تضمن القرآن الكريم والسنة النبوية كل ما فيه حياة البشرية وسعادتها، من خلال أساليب تربوية متنوعة، وضحت للبشرية ما تحتاج إليه في أمور معاشها ومعادها، من خلال منهج تشريعي متكامل (الحازمي، ٢٠٠٠).

فالسلوك الإنساني الذي تميز به المجتمع المسلم تأثر مباشرة بالدين الذي اعتنقه أفراده وتربوا عليه؛ فهذه الحضارة كان أهم مقوماتها وعناصرها ارتباطها بالدين قلبا وقالبا، وكان الدين هو الذي تربت عليه الجماعة الأولى وربت عليه من بعدها ممن شاركوا في بناء الحضارة أو عاشوا في ظلها، والاهتمام بتربية الإنسان كان من أهم ركائز الحضارة الإسلامية، ذلك أن هذه الحضارة ربانية المصدر فلا مجال للأهواء والرغبات والتسلط البشري من الإنسان على أخيه الإنسان، ولذا أصبحت الكرامة الإنسانية محفوظة في ظل هذه الحضارة بينما كانت مفقودة في غياهب التفاوت الطبقي والعنصريات المفرقة بدون حق، والتي سادت في الحضارات والأنظمة الأخرى، وتتصف الحضارة الإسلامية أيضا بأنها شاملة وميدانها جميع مناشط الحياة، فتربى المسلمون فيها على العمل بتوازن دقيق بحيث لا يطغى جانب على آخر، فلا يطغى جانب الجسد على الروح، ولا العقل على الجسد، وهذا التوازن مما هو مظنة سمو الحضارة من جميع جوانبها (الأهدل، ٢٠٠٩).

وفي حياة كل أمة مفاهيم أساسية تحرص عليها، وتعمل على ترسيخها، وتعميق إدراكها في شئونها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها ذلك من أمور الحياة. وتسعى كل أمة سعيًا حقيقيًّا دائبًا على أن تكون مفاهيمها واضحة الدلالة في ذاتها، مراعية الجانب لدى أبنائها، واسعة الانتشار والتداول لدى غيرها، وتتخذ لتحقيق ذلك وسائل شتى: فتؤلف الكتب، وتعقد المؤتمرات، وتقوم بالدراسات، وتصدر النشرات، وتضع مناهج التربية والتعليم، وتستخدم -بوجه عام- كل وسائل الإعلام والتوجيه لتوضيح هذه المفاهيم وشرحها، وبيان أسسها وخصائصها، وتفصيل وجوه النفع فيها، وإن هذه المفاهيم الأساسية، وما ينبثق عنها ويتعلق بها، هي في حقيقتها: ما يمكن أن يطلق عليه -بشكل عام- ثقافة الأمة أو حضارتها، مع الأخذ بعين الاعتبار ما بين الثقافة والحضارة من فروق يدل عليها تطور الكلمتين في اللغة العربية واللغات الأخرى، ومن الركائز الطبيعية للثقافة الإسلامية ومن

مقوماتها المميزة ومن أهدافها المحددة يمكن أن نستنبط تعريفا لها فنقول: «إنها الصورة الحية للأمة الإسلامية. فهي التي تحدد ملامح شخصيتها، وقوام وجودها، وهي التي تضبط سيرها في الحياة، وتحدد اتجاهها فيه. إنها عقيدتها التي تؤمن بها، ومبادئها التي تحرص عليها، ونظمها التي تعمل على التزامها وتراثها الذي تخشى عليه من الضياع والاندثار، وفكرها الذي تود له الذيوع والانتشار (الخطيب، ٢٠٠٤).

وعلى هذا فالثقافة الإسلامية هي الشخصية الإسلامية التي تقوم على عقيدة التوحيد وعلى تطبيق الشريعة الإسلامية والأخلاق الإيمانية المستقاة من مصادر الإسلام الأساسية وهي الكتاب والسنة، ومن هنا تبرز أهمية دراسة الثقافة الإسلامية بوجه عام، والثقافة التشريعية القانونية بوجه خاص، تلك الدراسة التي تجعل من المسلم قوة منفعلة مع مبادئه وقيمه ومجتمعه (العمري، ٢٠٠١).

ومما سبق يتبين أن الثقافة الإسلامية منبعها هو التربية الإسلامية ذات المنهجية الواقعية، القابلة للتطبيق العلمي، مما يؤثر تأثيرا مباشرا في السلوك الإنساني لأفراد المجتمع الواحد، بما يبني حضارة عريقة ربانية المصدر، توازن بين الجانب الروحي والجانب المادي في الطبيعة البشرية، إذ ترسخ المفاهيم الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية واضحة الدلالة، بما يحدد ملامح شخصية الأمة وطبيعة فكرها وتوجهها، في ظل عقيدة إيمانية راسخة تقوم على التوحيد، ومستمدة من الكتاب والسنة.

مفهوم الثقافة القانونية:

بحسب فريدمان؛ فإن الثقافة القانونية هي انعكاس للنظام القانوني والتشريعي في مجتمع ما، وللثقافة القانونية دور حضاري، والثقافة القانونية بمعناها الأكثر عمومية، هي إحدى طرق وصف أنماط مستقرة نسبيًا للسلوك الاجتماعي ذي التوجه القانوني، فالثقافة القانونية هي المواقف أو القيم المشتركة التي تنطبق في حياة المجتمع ذي الصلة، أو التي يمكن أن تؤثر في الهيكل القانوني (عملية التكوين) وجوهر أو مواد القانون، وتركز الثقافة القانونية على الجهود المبذولة لتشكيل القانون ووعي المجتمع به، وبالتالي يمكن بناء استجابة تتضمن الإحساس بالعدالة وعدم التمييز، ومن خلال الثقافة القانونية يمكن إعادة تنظيم المواد التنظيمية ضد القانون، وتقديم الخدمات القانونية للمجتمع؛ فالثقافة القانونية إذن تتمثل في ذلك الشعور العام الذي يمكن به وصف المجتمع بأنه مستقر نسبيًا من حيث نمط السلوك والمواقف ذات التوجه الاجتماعي، فالثقافة القانونية هي الموقف العام أو القيم التي تنطبق على الناس ذات الصلة أو التي يمكن أن تؤثر على

الهيكل القانوني والمادة القانونية، كما تركز الثقافة القانونية على الجهود المبذولة لإنشاء الوعي القانوني للمجتمع، وتشكيل فهم الناس؛ لذلك يمكنها بناء الاستجابة والشعور بالعدالة وعدم التمييز، وتقديم الخدمات القانونية للجمهور (Indrasti & Jalil, ٢٠١٩).

ويشير مصطلح الثقافة القانونية إلى عدة أفكار مختلفة، وغالبا ما تصف الثقافة القانونية امتداد فهم القانون، وبالتالي فهي مرادف لـ «القانون الحي» كما يقول يوجين إرليش، أو «القانون في العمل» كما يرى روسكو باوند، وفي بعض الأحيان يتم استخدام مصطلح الثقافة القانونية بالتبادل مع مصطلح التقاليد القانونية، ويُعرِّف علماء الاجتماع القانونيون الثقافة القانونية بشكل خاص على أنها القيم والأفكار والمواقف التي يمتلكها المجتمع فيما يتعلق بقانونه، وهنا يتم استخدام الثقافة القانونية بشكل مرادف لسيادة القانون، ويفهم الآخرون الثقافة كأنماط معينة من التفكير ، فيتحدثون عن المعرفة القانونية، والذاكرة الجماعية (Michaels, ٢٠١٦)؛ فالثقافة القانونية بمعناها العام هي إحدى طرق الوصف النسبي للأنماط المستقرة للسلوك والمواقف الاجتماعية ذات التوجه القانوني، وعلى الجانب الآخر، هناك جوانب أكثر غموضًا من الأفكار والقيم، والتطلعات والعقليات، والتوجهات والدوافع (Nelken, ٢٠٠٤).

مما سبق يتبين أن الثقافة القانونية في مفهومها تمثل انعكاسا طبيعيا للنظام القانوني في المجتمع، مما يجعل لها دورها الأساسي في تحقيق أمنه وتنميته والرقي بحضارته، وتحديد قيمه ومبادئه وأهدافه، وتحقيق العدالة بين أفراد مجتمعه.

أهمية الثقافة القانونية في المجتمع المسلم:

تقف الثقافة القانونية بين القانون والثقافة، مع وجود حدود غير واضحة الاتجاهات في كليهما، ووفقًا لفهم واسع النطاق، تمثل الثقافة القانونية تلك الخلفية الثقافية للقانون التي تخلق القانون والتي من الضروري تقديمها معنى القانون، وهذا يشمل دور القانون في المجتمع، ودور مختلف المصادر القانونية، والسلطة الفعلية لمختلف الفاعلين والمؤسسات، بما فيها المصادر التشريعية، ومع ذلك يمكن أيضًا وصف جميع هذه العناصر تقريبًا كجزء من القانون طالما لا يقتصر القانون على القواعد القانونية، وبالنظر إلى ذلك يمكن أن تكون كل القوانين بالضرورة ثقافية، حيث لا يمكن فصل الثقافة بشكل منطقي عن القانون، وليس من الواضح تمامًا أن يوفر مصطلح الثقافة القانونية مزايا تحليلية على نطاق واسع وشامل مفهوم القانون (Michaels, ٢٠١٦).

الأمر المثير للاهتمام هو حقيقة أن الحديث عن «الثقافة»، الذي غالبًا ما يُنظر إليه على أنه يمثل اختصارًا لمفهوم يمكن التعبير عنه بـ (كُن مثقَّفًا)، بأبسط معانيه، أي: مُطَّلعًا، وما يُحدثه هذا الاطلاع المنهج من تغيير اجتماعي، وعندما قدم لورانس فريدمان فكرة الثقافة القانونية إلى علم اجتماع القانون والتاريخ القانوني كان يُقصد به أن يكون بمثابة «مصطلح من الفن»، وهو جزء من جهوده لإظهار أن الضغوط والاحتياجات الاجتماعية تشكل قانونيًا تغييرًا أكثر من التطورات المستقلة داخل التقاليد القانونية نفسها، لكن الآخرين لا يقصرون أنفسهم دائمًا على هذه المهمة، كل من «القانون» و«الثقافة» هي مصطلحات متعددة المعاني ودراسات عن القانون فيما يتعلق بالثقافة يمكن أن تغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات. كما قالت سالي ميري مؤخرًا: «الثقافة القانونية هي مفهوم مثمر للغاية، فضلاً عن كونها غير متماسكة للغاية، إنها تعني أشياء مختلفة لعلماء مختلفين»، وقد قيل أن كلمة «ثقافة» هي الأكثر شيوعًا في اللغة الإنجليزية، كما أصبح علماء الأنثروبولوجيا حذرين حول استخدام المصطلح بسبب مخاطر «الجوهرية» أو «الثقافة»، وينطبق الأمر نفسه على مصطلح «قانوني»، وفي الواقع، يتخذ بعض العلماء الطريق السهل ويستخدمون الثقافة القانونية ببساطة كمكافئ تقريبي لـ «النظام القانوني»، أو للإشارة إلى تقنيات العرض والتفسير التي يستخدمها الفقهاء وغيرهم الجهات الفاعلة القانونية، ولكن في حين أن هذه الطرق لفهم المصطلح بسيطة نسبيًا ، فهي تقدم القليل لمستودعنا المفاهيمي عندما يتعلق الأمر بالسعي إلى تفسيرات التغيير القانوني (Nelken, ٢٠١٤).

والغرض من النظام القانوني هو خلق النظام والسياقات، ويشرح لورنس مئير فريدمان أن النجاح أو الفشل في تطبيق القانون يعتمد على: الهيكل القانوني، والمواد القانونية، والثقافة القانونية؛ فهذه العناصر الثلاثة تُشكِّل نظامًا قانونيًّا مرتبطا ببعضه البعض، والثلاثة يتم التنسيق بينها في عملية تُحقق الأهداف القانونية نفسها، ويُراعي المنتج التشريعي القانوني تطلعات واحتياجات المجتمع، حيث تمثل الثقافة القانونية عنصرًا من عناصر المواقف الاجتماعية والقيم والأخلاقيات، والمبادئ الدينية، وتشير الثقافة القانونية إلى الثقافة العامة مثل العادات، وآراء الناس، وطرق التفكير والتصرف، فالهيكل القانوني، والجوهر القانوني والثقافة القانونية يجب أن تسير جنبًا إلى جنب، ويجب أن يكون الهيكل قويًا، معقولاً، مسؤولاً، وقادرًا على تلبية احتياجات المجتمع الأمنية وضبط سلوكياته ومعاملاته، كما يجب أن تكون المادة في انسجام مع حس العدالة في المجتمع، بينما يجب أن تدعم الثقافة القانونية التمسك بالقانون ودعمه (Jalil ٧ Indrasti, ٢٠١٩).

ومما سبق يتبين أن الثقافة القانونية تتخذ موقعا متوسطا بين ثقافة المجتمع وقانونه التنظيمي، ولا شك أن ثقافة المجتمع تنعكس على قانونه، وأن قانون المجتمع يسهم في الحفاظ على ثقافته وتنميتها وتوجيهها إلى الطريق المستقيم إن حدث فيها خلل ما، وذلك في إطار نظام قانوني متكامل، يؤثر ويتأثر بعادات الناس ويوجهها نحو الصواب، من خلال التمسك بالقانون ونشر ثقافته في المجتمع، ليتمكن أفراده من الاطلاع عليها وفهمها وتطبيقها.

العلاقة بين التربية الإسلامية والثقافة القانونية:

إن التربية الاجتماعية واحدة من أهم ميادين التربية الإسلامية، وتهدف إلى تأديب الناشئ منذ نعومة أظفاره على التزام الآداب الاجتماعية الفاضلة، النابعة من العقيدة الإسلامية السليمة، والشعور الإيماني العميق، لينشأ المسلم وقد تشبع بمزيج متكامل من حسن التعامل والأدب والاتزان (الحقيل، ١٩٩٦)، والالتزام بالآداب الإسلامية والقوانين الاجتماعية وكذلك التنظيمية، حيث ينبع هذا الالتزام بالتشريع من الوازع الديني.

يتصرف بعض الأشخاص بطرق يراها الآخرون المنخرطون في موقف اجتماعي معين يخالفون القواعد المعمول بها في ذلك الوقت. يشار إلى مثل هذا السلوك على أنه منحرف، كما يستخدم من قبل علماء الاجتماع، لا يحتوي هذا المصطلح على مغزى من الإدانة، ولكنه يغطي فقط السلوك الذي يقع خارج النطاق المسموح به على طول أي بُعد يتم النظر فيه، وبالتالي، قد يكون الولد طبيعيًا فيما يتعلق بأدواره الأسرية ويُنظر إليه على أنه ابن صالح، ولكنه قد يكون منحرفًا في المدرسة، وبالتالي، يُنظر إليه على أنه تلميذ سيئ، علاوة على ذلك، قد يكون الانحراف بسبب السلوك الذي يقع خارج أي من طرفي نطاق السلوك المسموح به، ويمكن أن ينشأ السلوك الذي يُنظر إليه على أنه منحرف بعدة طرق، منها أن يكون الطفل قد تعلم بشكل خاطئ أو لم يتم إخباره أبدًا كيف يتصرف في ظرف معين، يتصرف بجهل ويظهر للآخرين ما هو سلوك منحرف، فيوصف بالانحراف، وعندما يصبح شابًّا مسؤولا عن تصرفاته، يستمر في جهله الناتج عن التعلم الخاطئ أو الخالي من التوجيه الصحيح، والتربية السليمة المبنية على الثقافة العامة بوجه عام، والثقافة القانونية بوجه خاص، وهنا يتعلق مصطلح الانحراف بالأفعال التي تخالف القانون، ومنها على سبيل المثال تجاوز الحد الأقصى للسرعة، قد لا يُنظر إليه بالضرورة على أنه نوع من الانحراف عن السلوك الصحيح، ولكنه مخالفة قانونية يترتب عليها مساءلة قانونية (Victoria, ٢٠١٨).

فإذا حاولنا أن نحدد الثقافة القانونية بمعناها التربوي، فيجب أن نوضح هدفها وما تتطلبه من وسائل التطبيق؛ فأما الهدف فيتمثل في أن الثقافة القانونية ليست علماً خاصاً لطبقة من الشعب دون أخرى، بل هي دستور تتطلبه الحياة العامة، بجميع ما فيها من ضروب التفكير والتنوع الاجتماعي، وخاصة إذا كانت تلك الثقافة هي الجسر الذي يعبره الناس إلى الرقي والتمدن، فإنها أيضاً ذلك الحاجز الذي يحفظ بعضهم الآخر من السقوط من أعلى الجسر إلى الهاوية، وعلى هَدْي هذه القاعدة؛ فإن الثقافة القانونية تشتمل في معناها العام على إطار حياة واحدة يجمع بين راعي الغنم والعالم جمعاً توحد معه بينهما مقتضيات مشتركة، وهي تهتم في معناها بكل طبقة من طبقات المجتمع فيها يناسبها من وظيفة تقوم بها، وما لهذه الوظيفة من شروط خاصة؛ وعلى ذلك فإن الثقافة التشريعية القانونية تتدخل في شؤون الفرد، وفي بناء المجتمع، وتعالج مشاكل الجماهير من كافة فئات المجتمع (نبي، ٢٠٠٠).

ومن هنا يتبين لنا أن العلاقة بين التربية الإسلامية والثقافة القانونية في المجتمع المسلم هي علاقة تكامل وترابط، إذ تهدف كل منهما إلى توجيه سلوك الأفراد في باب المعاملات والأخلاق، وفق القيم والمبادئ التي تحكم هذا المجتمع، فنرى التربية الإسلامية تنمي الجانب الرقابي الذاتي في الفرد المسلم، بينما الثقافة القانونية تعمل على تنمية الجانب الرقابي الخارجي، وكلاهما يتكامل في إطار منظومة لها سياسة واحدة وأهداف مشتركة محددة.

كيفية نشر الثقافة القانونية من خلال التربية الإسلامية

هناك تداخل كبير بين فكرة الثقافة القانونية وما يسمى بـ «الثقافة الشرعية»، وهو الهدف المعياري المتمثل في الحصول على الثقافة الشرعية في ثقافة الحياة الاجتماعية والسياسية اليومية، ويستخدم مصطلح «الثقافة القانونية» أيضًا من قبل القضاة أو السياسيين أو الآخرين (بما في ذلك الأكاديميين) في سياق تقديم الادعاءات حول ماذا يتوافق أو لا يتوافق مع مجموعة معينة من القوانين أو الممارسات أو المُثُل بقدر ما هو وصفي، بما يساعد في تكوين الحقائق لوصف أو شرح أو موقف معين (Nelken, ٢٠١٤).

ومن أمثلة الثقافة القانونية: فهم فكرة (القانون لا يحمي المغفلين)؛ فهي مقولة دارجة على الألسنة، تعكس نوعًا من الثقافة القانونية القاصرة، إذ يعلمها الغالب من العامة كعلم نظري، لكن الواقع العملي يثبت أن كثيرا منهم لا يطبقها بطريقة عملية، والطريقة العملية تتمثل في فهم القوانين العامة للدولة من خلال فكرة الثقافة القانونية، والاطلاع

على القوانين الخاصة التي تتعلق بما يُقدم عليه أحد أفراد الشعب من عمل، حتى لا يقع فريسة سهلة لمن عنده ثقافة قانونية أوسع.

وأما الثقافة الشرعية فتدور حول الأسس الشرعية التي تنظم المجتمع في باب المعاملات والأخلاق، وكيف يُسهم الإيمان في تطبيقها، إذ تقوم على الرقابة الداخلية للفرد الذي يؤمن بالرقابة الإلهية عليه، فيلتزم بها على قدر إيمانه، راجيا ثواب ربه، خائفا من عقابه سواء الدنيوي أو الأخروي، بخلاف الثقافة القانونية التي قد لا يهتم بها كثيرا، إذ الوازع فيها لا يكون قلبيا بقدر ما يكون خوفا من العقاب.

ومن هنا تتضح أهمية الثقافة القانونية الحقيقية التي تقوم على مبدأ الالتزام الذي يحقق الأمن الداخلي للمجتمع، ويكون سببا في ترابطه ونموه وازدهاره، ومن أمثلة الثقافة القانونية التي تتعلق بهذه الناحية ما نراه في الأنظمة القانونية السعودية الحديثة مما يتعلق بالأخلاق، ومنها (نظام مكافحة التحرش)، الذي وصف جريمة التحرش وبين عقوباتها بحسب درجاته، ومثل هذه الجريمة بدأت تنتشر في كثير من المجتمعات الإسلامية رغم أن الثقافة الشرعية تمثل في الواقع الافتراضي أكبر وازع لها، ورغم ذلك فإنها تقع من ضعيفي الإيمان والأخلاق، وعند نشر الثقافة القانونية بمثل هذا النظام؛ فإن الخوف من العقاب الصارم لهذه الجريمة، يردع كثيرا من المقبلين عليها أو من يفكرون في اقترافها، وفي هذا المثال يظهر أثر الثقافة القانونية وقد حقق الهدف منه بصورة أكبر من الثقافة الشرعية، إذ الوازع الديني لا يمنع ضعيف الإيمان أو عديم الأخلاق من اقتراف جريمته الأخلاقية، بينما نجد أن الوازع القانوني حدَّ من وقوع مثل هذه الجرائم – على الأقل- في الأماكن العامة وفي أماكن العمل.

وإذا فهم المرء الثقافة القانونية على أنها لا تنطبق على الأفراد بل على مجموعة؛ فإن الثقافة القانونية تتطلب وجود مجموعة متجانسة نسبيًا، أي مجتمع متجانس قادر على فهم واستيعاب وتطبيق ونشر وتفعيل ثقافته القانونية (Michaels, ٢٠١٦).

ويمكن نشر الثقافة القانونية من خلال التربية الإسلامية المتميزة بواقعيتها التشريعية، وهذه الواقعية تعني خضوع القانون للواقع في كل شيء، ومسايرته في جميع اتجاهاته، وتحقيق رغباته، وهذا ما أسست عليه الشريعة الإسلامية التي تحقق مصالح الناس من خلال مقاصدها التشريعية، التي تشكل صورا مستطاعة التنفيذ بوجه هام، من دون عسر، مع مراعاة العادات والتقاليد والأعراف العامة، والعلاقات والمعاملات الاجتماعية المختلفة، وفق نظام تشريعي متكامل ومتسم بالمرونة، تظهر في مراعاة واقع الوجود والكون والحياة

والإنسان، فتكون التربية الإسلامية القائمة على الفقه التشريعي وفهم واقعيته بما يعطي الوضع الصحيح لكل موجود وواقع، ويرد الأمور إلى نصابها في مختلف المجالات والأصعدة، سواء على صعيد الفكر والتصور، أو العبادة والتنسك، أو الأخلاق والسلوك، أو السياسة والاجتماع، أو الاقتصاد والمعاملات (لوبانغا، ٢٠٠٥).

ومما سبق يتبين أن نشر الثقافة القانونية يمكن أن يتحقق بسهولة من خلال التربية الإسلامية ذات الطبيعة التشريعية الواقعية، التي تساير الواقع بمرونتها ووسطيتها، وتهدف إلى تحقيق مصالح الناس في المقام الأول سواء كانت هذه المصالح دنيوية أو أخروية، وذلك في إطار تشريعي متكامل، تسهم الثقافة القانونية في تحقيقه عمليا.

الدور التثقيفي القانوني للتربية الإسلامية في المجتمع المسلم:

القانون ليس فقط مجموعة من القواعد أو النظم ولكن أيضًا عملية لتحقيق التوازن بين المصالح والقيم الحالية (Indrasti & Jalil, ٢٠١٩)، فهل يجب أن نحاول حيادية القيمة في استخدام مصطلح الثقافة القانونية؟ يمكن القول إنه من المهم محاولة الحفاظ على الوصف والمعيار بغض النظر عن المعاني إذا أردنا أن نكون قادرين على فحص أي أنواع قانونية، وتؤدي الثقافة إلى خلق «ثقافة الشرعية»، وإن أحد أغراض استخدام مصطلح الثقافة القانونية هو إشكالية مدى استقلالية الثقافة القانونية في ظل ظروف مختلفة (Nelken, ٢٠١٤).

وإن كان مصطلح الثقافة القانونية مصطلحًا حديثًا نسبيًا؛ إلا أنها تؤدي دورًا رئيسيًا في تشكيل الوعي القانوني خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين، وهذا لا يعني أن ملف القضايا التي يتم استخدام الثقافة القانونية لمعالجتها هي القضايا الحديثة، بل إن الثقافة القانونية باعتبارها كانت موجودة في الواقع لآلاف السنين، وبرغم عدم استخدام مصطلح الثقافة القانونية إلا أنها كانت موجودة كفكرة تنظيمية للمشرعين الوطنيين، وقد اكتسبت اهتمامًا متجددًا في كل مرة يواجه فيها القانون تغييرات وتعديلات (Sunde, ٢٠١٠).

وينشأ الدور التثقيفي القانوني للتربية الإسلامية في المجتمع المسلم من طبيعة التشريع الإسلامي، وخصائصه المميزة له، ومن خصائص الإسلام أنَّه يحرص على إبلاغ الإنسان أعلى مستوى ممكن من الكمال، وهذه هي مثالية الإسلام، ولكنه لا يغفل عن طبيعة الإنسان وواقعه، وهذه هي واقعية الإسلام، والمثالية في الإسلام تتصف بالشمول؛ لأن الإسلام يريد من المسلم أن يبلغ الكمال المقدور له بتناسقٍ، وفي جميع شئونه، فلا يقبل على جانب واحد أو عدة جوانب، ويبلغ فيه المستوى العالي منٍ الكمال، بينما يهمل الجوانب

الأخرى حتى ينزل فيها إلى دون المستوى المطلوب، والإسلام لا يغفل طبيعة الإنسان وتفاوت الناس في مدى استعدادهم لبلوغ المستوى الرفيع الذي يرسمه لهم، وفي ضوء هذا النظر الواقعيّ جعل الإسلام حدًّا أدنى أو مستوى أدنى من الكمال لا يجوز الهبوط عنه؛ لأن هذا المستوى ضروري لتكوين شخصية المسلم على نحوٍ معقول؛ ولأنه أقل ما يمكن قبوله من المسلم ليكون في عداد المسلمين؛ ولأنه وضع على نحوٍ يستطيع بلوغه أقل الناس قدرة على الارتفاع بها، وهي المسماة بالفرائض، كما يشمل جملة معان يجب هجرها، وهي المسماة بالحرمات، ولا تقف واقعية الإسلام عند الحد الذي ذكرناه وهو وضعه مستويين للكمال: أدنى وأعلى، وإنما تظهر واقعية الإسلام في أمرٍ آخر، هو إيجاد المخارج المشروعة للمسلم في أوقات الشدة والضيق، وعدم إلزامه بما كان لازمًا له أو واجبًا عليه، أو محرَّمًا عليه في الأوقات العادية، وعلى هذا الأساس جاءت الرخص كلها، وبهذه المثالية والواقعية في الإسلام يستطيع المسلم أن يحقق لنفسه الكمال المقدور له بيسر واعتدال وشمول، وبما يوافق الفطرة دون إرهاق ولا حرج ولا انعزال عن الحياة وأهلها (زيدان، ٢٠٠١).

إن هذه الثقافة التي تقوم على الإيمان بالله والرسول واليوم الآخر، تنشئ في النفس الإنسانية تلك الثقة المرتكزة على يقظة ذاتية، وحيوية داخلية، تكوّن تلك النزعة الفطرية إلى الاستقامة، وتدفع إلى حسن السلوك، وهي نزعة لا تحتاج إلى محرك خارجي، ولا إلى رقابة خارجية؛ إذ السلطان على الفرد عندئذ هو الاعتقاد الذي يحمله بين جنبيه، والفرق بين المؤمن الذي يحمل في نفسه القوة الدافعة إلى العمل المستقيم، والتعاون مع الناس، وبين القانون الذي يضعه المجتمع ويفرضه بقوة الحراسة وهي القوة التنفيذية، إن الفرق هو أن سلطان القانون وما يصحبه من قوة تنفيذية خارج عن الإنسان، والإنسان في المجتمع الحديث - وهو المجتمع صاحب القانون الوضعي وصاحب السلطة التنفيذية- يعمل بدفع هذه القوة الخارجة عنه، ولو تهاون هذا المجتمع في تطبيق القانون يومًا ما، أو خفت رقابة السلطة التنفيذية؛ فإن الفرد يتهاون بدوره في أداء ما كان يحتم عليه القانون أداءه، وما كانت السلطة التنفيذية ترقبه منه، وإذا كان من مقومات المجتمع الأنظمة التي تنظم علاقات الأفراد، وتشمل الأنظمة التجارية والاقتصادية والمعاملات وأنظمة الأسرة والقضاء والوصايا والميراث والنفقات، وأنظمة الحكم والسياسة والعقوبات وغيرها؛ فإن هذه الأنظمة تستند - في مجتمع الإسلام- إلى دستور مستمد من كتاب الله تبارك وتعالى، فالقرآن الكريم هو أصل الدستور الذي يوضح القانون العام، وعنه تنبثق كل الأنظمة التي تكون هذا المقوم الأساسي للمجتمع، فتنظم علاقاته، وتسوي أموره، وترفع خصوماته،

إن المجتمع الإسلامي هو المجتمع الذي يطبق فيه الإسلام عقيدة وعبادة وشريعة ونظامًا، وخلقًا وسلوكًا؛ لأن آصرة التجمع الأساسية فيه هي العقيدة التي تقرر أن الحكم لله وحده لا شريك له (الخطيب، ٢٠٠٤).

ومما سبق يتبين أن الدور التثقيفي القانوني للتربية الإسلامية في المجتمع المسلم لا يقتصر على قواعد ونظام وعقوبات فقط، بل يهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد وقيم المجتمع، من خلال نشر الوعي القانوني الذي لا يأخذ حقه في مقابل الوعي التشريعي الديني، ومن ثم يمكن توجيه التربية الإسلامية لتقوم بدورها التثقيفي القانوني في المجتمع المسلم، من خلال نشر الوعي القانوني الذي يستمد أسسه وخصائصه وقيمه ومبادئه من التشريع الإسلامي القائم على عقيدة التوحيد الذي يأخذ طابعا عمليا واقعيا يرتقي بالمجتمع المسلم إلى أفضل الصور التي تراعي جوانب الطبيعة البشرية الروحية والمادية كلاهما في آن واحد.

خاتمة:

ناقش هذا البحث دور التربية الإسلامية في نشر الثقافة القانونية في المجتمع المسلم، لما لها من أهمية كبيرة في الحياة اليومية للفرد والمجتمع، نتيجة للعلاقة الوطيدة بين التربية الإسلامية والثقافة القانونية المنبثقة من طبيعة الشريعة الإسلامية المتسمة بالعموم والشمول والمرونة والواقعية المثالية، وقد توصل هذا البحث لمجموعة من النتائج، كان من أهمها:

النتائج:

تميزت التربية الإسلامية بسمات وخصائص أضفت على منهجها الشمولية المتكاملة فيما يحتاجه الإنسان في معاشه ومعاده وعلاقاته المختلفة، بما يتوافق مع الفطرة الإنسانية، فهي تربية ربانية متوازنة.

تخضع المجتمعات البشرية للقوانين التي تنظم العلاقات بين أفراد هذه المجتمعات، بما يجعل اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة المعاملات تسعى لاتخاذ شكل قانوني صحيح، من خلال الوعي بمبادئ القانون الذي يعد المرجع الأساسي عند ظهور المشاكلات المتعلقة بنواحي الحياة المختلفة.

إن التربية الإسلامية تمثل المنهج الذي يُحقق التطبيق الفعلي للتشريع الإسلامي؛ لأن الإسلام ليس جانبًا علميًّا معرفيًّا فقط، بل يهدف إلى التطبيق العملي.

الثقافة الإسلامية هي الشخصية الإسلامية التي تقوم على عقيدة التوحيد وعلى تطبيق الشريعة الإسلامية والأخلاق الإيمانية المستقاة من مصادر الإسلام الأساسية وهي الكتاب والسنة.

الثقافة القانونية هي انعكاس للنظام القانوني والتشريعي في مجتمع ما، وللثقافة القانونية دور حضاري، والثقافة القانونية بمعناها الأكثر عمومية، هي إحدى طرق وصف أنماط مستقرة نسبيًا للسلوك الاجتماعي ذي التوجه القانوني.

إذا فهم المرء الثقافة القانونية على أنها لا تنطبق على الأفراد بل على مجموعة؛ فإن الثقافة القانونية تتطلب وجود مجموعة متجانسة نسبيًا، أي مجتمع متجانس قادر على فهم واستيعاب وتطبيق ونشر وتفعيل ثقافته القانونية.

يمكن نشر الثقافة القانونية من خلال التربية الإسلامية المتميزة بواقعيتها التشريعية، وهذه الواقعية تعني خضوع القانون للواقع في كل شيء، ومسايرته في جميع اتجاهاته، وتحقيق رغباته، وهذا ما أسست عليه الشريعة الإسلامية التي تحقق مصالح الناس من خلال مقاصدها التشريعية.

إن المجتمع الإسلامي هو المجتمع الذي يطبق فيه الإسلام عقيدة وعبادة وشريعة ونظامًا، وخلقًا وسلوكًا؛ لأن آصرة التجمع الأساسية فيه هي العقيدة التي تقرر أن الحكم لله وحده لا شريك له.

المراجع:

Al-Ahdal, Hashem Al-Sayyid Ali (2009). *The Educational Building of the Effective Muslim Society*, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah.

Ali, Anwar Mahmoud (2012). The Role of Education in Social Change, *Journal of the College of Islamic Sciences*, Volume VI, Issue Twelfth.

Al-Dakhil, Muhammad Abdul Rahman Fahd (2003). *Introduction to the Fundamentals of Islamic Education*, Dar Al-Khuraiji for Publishing and Distribution, Jeddah, Saudi Arabia.

Dib, Claudio Zaki (1988). *Formal, Non-Formal And Informal Education: CONCEPTS/APPLICABILITY, Institute of Physics, University of São Paulo, Brazil, Presented at the "Interamerican Conference on Physics Education"*, Oaxtepec, Mexico, 1987. Published in "Cooperative Networks in

Physics Education - Conference Proceedings 173", American Institute of Physics, New York.

Al-Hazmi, Khalid bin Hamed (2000). *Fundamentals of Islamic Education*, Dar Alam Al-Kutub, Riyadh, Saudi Arabia.

Al-Hogail, Suleiman Abdul Rahman (1996). *Islamic Education, its concept and sources*, second edition.

Ikhwan, Afiful (2014). *Introduction to the Islamic Education Concepts (an Integral Paradigm Building Efforts)*, Penerbit Fakulti Tamadun Islam 2014, Seminar Antarabangsa Education, Law, Civilization, Sains & Teknologi dalam Konsep dan Aplikasi.

Indrasti, Maya & Jalil, Faridah (2019). *Legal Culture Perspective in Implementation of Inclusive Education in Indonesia, Advances in Social Science, Education and Humanities Research*, volume 388, 3rd International Conference on Special Education.

Al-Jawhari, Ismail bin Hammad Al-Farabi (1987). *Al-Sahih Taj Al-Lughah and Sahih Al-Arabiya, investigation: Ahmed Abdel Ghafour Attar*, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut, Lebanon, 4th edition.

Al-Khatib, Omar Odeh (2004). *Glimpses in Islamic Culture*, Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon, 15th edition.

Lubanga, Ziyad Salih (2005). *Reality of Islamic Legislation and Its Effects, Ministry of Higher Education Project Series to publish a thousand scientific treatises (57)*, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Saudi Arabia.

Ibn-Manzoor, Muhammad bin Makram bin Ali (1993). *Lisan Al Arab*. Dar Sader, Beirut, Lebanon, 3rd edition.

Michaels, Ralf Christian (2016). *Legal Culture*, Max Planck Institute for Comparative and International Private Law.

Al-Mursi, Ali bin Ismail bin Sayyid (2000). *The arbitrator and the greatest ocean, investigator: Abdul Hamid Hindawi*, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut.

Nabi, Malik Al-Hajj Omar Al-Khidr (2000). *The problem of culture, investigation: under the supervision of the symposium of Malik bin Nabi*. Dar Al-Fikr, Damascus, Syria.

Naziev, Aslanbek (2017). *What is an education?* Ryazan State University, Conference: Future of Education, 7 editionAt, Florence, Italy.

Nelken, David (2004). *Using The Concept of Legal Culture*, Australian Journal of Legal Philosophy.

Nelken, David (2014). *Thinking About Legal Culture, King's College London Dickson Poon School of Law*, Legal Studies Research Paper Series.

Al-Omari, Nadia Sharif (2001). *Lights on Islamic Culture, Al-Resala Foundation*, Beirut, Lebanon, 9th edition.

Sunde, Jorn Oyrehagen (2010). An Introduction to Legal Culture, The article is published in *Rendezvous of European legal cultures* (eds. Jorn Oyrehagen Sunde, Knut Einar Skodvin), Bergen, Fagbokforlaget.

Victoria, Artur (2018). *Definition of Education, The Future of Humanity – Educating*, Autonomous University of Lisbon Luis de Camoes.

Zidan, Abdel Karim (2001). *The Origins of the Call*, Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon, 9th edition.